تحليل العلاقة بين الحداثة والتنمية الاقتصادية

أ.م.د. لورنس يحيى صالح/ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ حامد رحيم جناني

تاريخ التقديم :2016/9/20
تاريخ القبول:2016/11/28

المستخلص

نحاول من خلال بحثنا هذا بيان معضلة التنمية الاقتصادية في بلدان الاطراف بأسلوب نوعا ما يخرج عن اغلب الاطر المعهودة في هكذا مجال، كون البحث يأخذ بعداً الى حدا ما تفسيري لتلك الظواهر التي تعد معرقلة للتنمية الاقتصادية، ولا يكتفي بأستعراضها وانما توضيحها بأطار فلسفي بالاستناد الى معطيات الحداثة الفكرية. بمعنى هي عملية ربط بين غياب قيم الحداثة والفشل التنموي في الدول المتخلفة. ويأخذ البحث صورة تحليلية نظرية اي تم اتباع المنهج الوصفي للوصول الى هدف البحث عبر اربع محاور اساسية تضمنها البحث ابتداءً من بيان الاطر النظرية للحداثة وتوضيح مرتكزاتها مروراً بالمحور الثاني المتضمن المتضمن توضيح التنمية الاقتصادية بمعناها الاقتصادي الذي تطور عبر الزمن ليثقل بمؤشرات ومفاهيم الى ان وصل الى ما وصل اليه اليوم، والبعد الاخر للتنمية الاقتصادية المتمثل بالجانب المعنوي الذي يلتقي بقيم الحداثة ،لننطلق نحو المحور الثالث المتضمن سمات الدولة الحديثة وكيف انها ذات علاقة مهمة جداً ذات طابع تفاعلي مع تحقيق التنمية الاقتصادية عبر قيمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ليأتي المحور الرابع والاخير الذي تم من خلاله بيان اثر غياب الفكر الحديث عن نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومن ثم ظهرت على اثر ذلك معوقات التنمية الاقتصادية. واستناداً لمعطيات البحث تبين ان غياب الفكر الحديث يمثل اشكالية فكرية فلسفية تعاني منها دول التخلف ولدت معوقات للتنمية الاقتصادية، ومن خلال البحث نوصي بأن تلتفت الدول الراغبة بتحقيق التنمية، الى ضرورة الشروع ببناء مرتكزات الدولة الحديثة

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الحداثة، التنمية، التخلف ، العقلانية، الفردانية، الحرية.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 99 المجلد 23
الصفحات 323ـ336

*البحث مستل من رسالة ماجستير

مقدمة

تشغل التنمية الاقتصادية حيزاً كبيراً في اطار الجدل الفكري، ضمن محاور علمية وهذا ما يخص علم الاقتصاد بوصفها فرعاً اساسياً من فروعه، كما وتعالجها اقلام كتاب الاقتصاد السياسي ضمن محاور لها مساس بجوانب التداخل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية وغير ذلك من المعالجات لموضوع التنمية الاقتصادية، لكن للحداثة وما يتعلق بها من جوانب فكرية علاقة خاصة بموضوع التنمية بل قد تصل العلاقة الى الترابط بين متغيرات الحداثة والتنمية الاقتصادية ضمن اوجه معينة .

ان المتابع لا يخفى عنه الترابط ما بين الرفاه الاقتصادي في الدول الكبرى مع قيم الحداثة السائدة فيها على كافة الاصعدة، فالسياسية منها والمتضمنة التداول السلمي للسلطة واجتماعياً من حيث الانفتاح الاجتماعي والعلاقات البراغماتية في اطار المدنية وما لها من تبعات من منظمات فاعلة، واقتصادياً في اطار الحرية الاقتصادية عن طريق تصدر السوق للنشاط الاقتصادي .

وعلى العكس تماماً، لو تمعنا في واقع بلدان الاطراف المتخلفة اقتصادياً نتلمس بوضوح غياب شبه تام لقيم الحداثة الفكرية، كونها دول تقبع تحت نير انظمة مستبدة وريعية في الغالب تعاني من قيم اجتماعية قبلية وطائفية دينية وعرقية اي مجتمعات تعاني انقسامات أثنية .

ومن هنا نحاول عن طريق محاور بحثنا هذا ان نقدم تصوراً معيناً عن طبيعة تأثير قيم الحداثة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وطبيعة الارتباط الحاصل بين قيم الحداثة الفكرية وخلق الارضية المناسبة للنهضة الاقتصادية التنموية، على اعتبار ان التنمية الاقتصادية اليوم هي معضلة كبرى بالنسبة للدول المتخلفة، واستنادا لفكرة (قطف الثمار) عن طريق تحليل تجارب العالم الناجح تنموياً ومحاكاتها قدر الامكان وهذا يتم بتوضيح ارتباط التنمية بالحداثة .

فرضية البحث

ان أقدام الدول المتخلفة الساعية لتحقيق التنمية الاقتصادية على محاكاة الانماط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة الحديثة يعد مقدمة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث

تكمن الأهمية في بيان العلاقة التفاعلية بين متغيرات الحداثة والتنمية الاقتصادية استناداً لمنطق التجربة التي مرت بها دول السبق التنموي .

مشكلة البحث

تفتقر اغلب بلدان الأطراف للقيم والأفكار الحديثة ، مما يعد ذلك معوقاً للتنمية الاقتصادية.

هدف البحث

توضيح تأثير القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الدول المتخلفة بوصفها معوقات للتنمية، قبال نجاح دول اخرى انتهجت الحداثة فكراً استطاعت من خلاله ان تكون من دول الرفاه.

المحور الأول/ الأبعاد النظرية للحداثة

الحداثة تعني آنية الشيء او طفولته، ونفهم منها عملية تجديد لكل ما هو قديم،وهذا ضمن المعنى اللغوي للمفهوم، اما دلالات الحداثة على الصعيد الفكري فتأخذ مدياتها الواسعة عبر توصيف المرحلة التاريخية التي أعقبت القرون الوسطى (فترة الضيعات) في اوربا وما تضمنته من افكار اصلاحية. فقد تضمنت تلك العصور الوسطى قيماً وافكاراً وممارسات صنعت حقبة تاريخية اقل ما يمكن وصفها بانها عصور مظلمة، ولعل المؤشر الاهم اقتصادياً والذي ميزها عن حقبة الحداثة التي تلتها هو الركود الاقتصادي.

ان العصر الحديث في اوربا والذي بانت ملامحه تقريبا مع القرن الخامس عشر، قد اشتمل على متغيرات فكرية يمكن ان نعدها رد فعل على متغيرات تلك العصور المظلمة، لذلك شهدت اوربا انعطافة كبرى صححت مسار شعوب المنطقة وأحدثت نقلة نوعية في حياتها، عبر منظومة فكرية شاملة لكافة الاصعدة امتازت بكونها افكاراً حديثة، ان المتابع لتلك المخاضات الفكرية نجد انها تزامنت مع احداث مهمة جداً شهدتها اوربا كانت هي الفيصل بين حقبتي الوسيط والحديث وهي كالاتي :

1) ظهور وتنامي المدرسة التجارية (الماركنتالية) على اثر انهيار النظام الاقطاعي في القرن الخامس عشر وظهور علاقات اقتصادية تسيد فيها طبقة التجار المشهد الاقتصادي عبر حركتهم التجارية بين الضيعات التي أنتجت تراكماً رأسماليا تجارياً مهد الى اقامة احتكارات يمولها التجار بالتزامن مع دور حكومي في ما بعد يدعم الحركة التجارية لصالح فائض ميزان المدفوعات للدولة.

2) اقترن بالمدرسة التجارية ظهور الدولة القومية في اوربا وهي ايديلوجيا تمتاز بأنحياز (يميني) تم تحت عنوانها جمع شتات اوربا الذي عاشته في القرون الوسطى، لتندفع على اثرها اوربا نحو العالم الخارجي على شكل قوى استعمارية.

3) الاستكشافات الجغرافية وما تعنيه من دلالات كبيرة جعلت اوربا تتعامل مع العالم الخارجي وكانه مقاطعات تابعة لها، وتطورت على اثر ذلك التجارة العالمية.

ولا يفوتنا الاصلاح الديني وتسارع الاحداث وتطور الفكر الراسمالي نتيجة لتسارع تطور قوى الانتاج بعد اكتشافات مصادر الطاقة والآلة وغيرها والذي احدث قفزات اسرع في ظل الافكار الحديثة وكما سنوضح في القادم من البحث.

ان المتابع لحراك التجديد عل الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي بدأ في اوربا كما اشرنا، نلاحظ انها عملية خلقت عالماً متحضراً بكل معنى الكلمة، ولو تمعنا في جوهر تلك التغييرات الحداثوية لغرض تشخيص النقلة النوعية للحداثة، من اجل ان نفهم السر وراء ما حققته اوربا من مستويات رفاه لم تشهدها الانسانية، نرى ان قوة الحداثة تكمن في فكرة فلسفية تتضمن " النزعة الانسانية التي تعطي الانسان قيمة ومرجعية اساسية في الكون" (سبيلا، 2004، 26) هنا تكمن النقلة النوعية في الفكر البشري، حيث كان الانسان يستملك مع الارض ويباع ويشترى في ظل اسياد العصور المظلمة في اوربا ضمن نمط انتاج لا انساني وهو الاقطاع ، كان الانسان بصفته الفردية او كمجتمع لا يشكل شيئاً ضمن المنظومة الحركية للحياة على صعيد السياسة والاقتصاد، المجتمع تابع للسلطة ومصالح الطبقة العليا اجتماعياً فوق قيمة وحياة الفرد، هكذا كان الحال قبل الحداثة، لتأتي الافكار الحديثة وتضع للانسان القيمة العليا هذا هو جوهر الحداثة وكل ما تمخض عن تلك المنظومة من افكار اقتصادية وسياسية واجتماعية اساسها ومرتكزها الفلسفي هو الانسان .

ويشار هنا الى بعض التوجهات الفكرية التي ترى ان تلك الافكار تسوق من اجل الهيمنة وزرع قناعات داخل الشعوب في العالم النامي بالنموذج الاوربي، وتحتج على نمط الانتاج الرأسمالي بصفته نتاج للحداثة على انه يسحق الانسان ويسرق جهده وغير ذلك من الافكار، وبشكل عام لا نحب ان نتوسع في هذا المحور ونكتفي بالاشارة الى لغة الارقام لنصنف على اثرها اكثر دول العالم استقراراً ورفاه، حينها سوف نرى ان التسلسلات الاولى لاكبر الدول الراسمالية.

ان للفكر الحديث ركائز يمكن بيانها بالاتي: (الشيخ ، 2007 ، 25- 26)

1- العقلانية: ويشير هذا المفهوم الى، عقل، تعقيل، فكر، تفكير، تفكر، نظر، منطق، لذلك ان شعار الحداثة (لتكن لديك الشجاعة على ما يمليه عقلك).

2- الفردانية: ويشمل هذا المفهوم ،الأنا،والذات، والتفاعل بين الذوات، اي ان الحداثة (هي اولا وقبل كل شيء ايلاء الأولوية للذات والانتصار لها والنظر الى العالم بمنظورها) .

3- الحرية: وما تحوم حولها من مفاهيم مثل التحرر،التحرير، الانعتاق،الاستقلال، الإرادة، وهذا المحور سمة بارز للحداثة .

وهذا يقودنا الى القول ان الحداثة تقدس العقل وتجعل له قولا فصل في الحكم على الاشياء وهذا بالضرورة يقودنا الى خلاص الانسان من سيطرة التفكير الاسطوري الخرافي الذي يربط الانسان وارادته بلاعقلانية ويصور له ان التنمية واحداث التغيير النوعي في الحياة هو خارج مقدرة الانسان، وان الواقع المتخلف هو قدر محتوم على الانسان، وهذا ما كان سائداً في العصور المظلمة في اوربا واغلب مجتمعات دول الاطراف حالياً ونحن في الالفية الجديدة.

كما ان توجه الفردانية ينسجم مع طبيعة الانسان الساعي لتحقيق اسباب سعادته، ان التفاعل بين الذوات والذي يقوم على اساس المصالح المتبادلة هي ميزة المجتمعات الحديثة في بنائها الاجتماعي لا العلاقات الاثنية التي لا ينظر الفرد من خلالها الى ذاته وانما الى المجموعة مما يسبب الانغلاق على الاخر المختلف، وهذا حال اوربا قبل الحداثة والصراعات الداخلية ذات الطابع الديني والعرقي والمناطقي والتي اليوم هي حاضرة (الصراعات) وبقوة في ادبيات المجتمعات المتخلفة اللاحداثوية.

تبقى قضية التحرر والانعتاق وما يتضمنه هذا المحور من حريات سياسية واجتماعية واقتصادية تمنح الفرد الارادة والقدرة على الاختيار بين البدائل المتاحة له، كما ان الابداع الفردي ومن ثم الاجتماعي يكمن خلفه الحرية كونها تصنع الفضاء الرحب الذي يفرغ فيها الانسان طاقته وتتلاقح فيها الافكار لتنتج ما هو حديث وواقعي يصب في تقديم الافضل ومن ثم بناء الحياة ضمن دولة رفاه، ان الحرية السياسية وما تتضمنها من تعبير عن الرأي والتداول وحرية تشكيل المنظمات السياسية واختيار السلطة السياسية بارادة مجتمعية وغير ذلك، مع حرية اجتماعية تتمثل بحرية الاديان وتشكيل المنظمات الاجتماعية المعبرة عن مصالح الشرائح الاجتماعية وغيرها، ليقترن كل ذلك بالحرية الاقتصادية من خلال فضاء السوق وما يتضمنه من ارادة كاملة في اختيار طبيعة النشاط الاقتصادي، وهذا ما كان غائب في العصور الاوربية المظلمة حيث المجتمعات كانت قابعة تحت انظمة شمولية مستبدة تنظر الى اسباب تجذرها في السلطة عن طريق قمع الحريات وسلب الارادة الحرة المجتمعية، بالتزامن مع نمط انتاج اقطاعي قاهر للارادة الانسانية سالباً من الفرد قدرته على تحسين ظروفه، وهذا حال اغلب دول الاطراف اليوم حيث ان الحريات تقمع عن طريق الاستبداد السياسي للانظمة الرجعية ومقرون ذلك بالنمط الريعي للانتاج ايضاً في اغلب الاحيان ومن ثم احتكار السلطة للنشاط الاقتصادي الأساسي لغرض الهيمنة الكاملة .

للحداثة منظرون اوائل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نشير الى كوكبة منهم، و كالآتي: (الشيخ، مصدر سابق ذكره، 21)

الجانب الاقتصادي

1. ادم سمث (1723-1790)
2. دافيد ريكاردو (1722- 1823)
3. جون باتيست سي (1767- 1832)
4. توماس روبير مالتوس (1766- 1834)

الجانب الاجتماعي

أ- سان سيمون (1760- 1825)
ب- اوجست كونت (1798- 1857)
ت- اميل دور كهايم (1858- 1917)
ث- جورج زميل (1858- 1918)
ج- ماكس فيبر (1864- 1920)

الجانب السياسي

- **نيكولو ماكيفيلي (1469- 1527)**
- **توماس هوبز (1588- 1679)**
- **جون لوك (1632- 1704)**
- **جون جاك روسو (1712- 1778)**
- **توكفيل (1805- 1859)**

المحور الثاني/ التنمية بين المعنى الاقتصادي والعمق الجوهري

يرد مفهوم التنمية في أدبيات العلوم ولاسيما الانسانية منها، لتعكس دلالات في اطر قد تكون جزئية، إلا أنها عندما تدرج بين اسطر كتابات المنظرين الاقتصاديين مفصحة عن مدلولات ومصاديق التنمية الاقتصادية فهذا يعني الخوض بجدليات لها آفاق واسعة وفي اتساع مستمر، وكيف لا وهي المعيار الذي قسم ارض المعمورة الى دول الشمال والجنوب او دول المركز والإطراف وأحيانا أخرى بنزعة متطرفة نوعا ما، ليقال حينها دول متحضرة وأخرى متخلفة، ومن هذه الفكرة تنطلق أهمية الخوض في غمار هذا الفرع الحيوي والأساسي من فروع علم الاقتصاد، ولاسيما إذا علمنا إن هذا المفهوم بدلالاته الواقعية حساس جداً لحركة التاريخ وما يطرأ من تغيرات على كافة الصعد الامر الذي يستلزم المطالعة المستمرة والبحث والاستنتاج لاستيعاب تلك التغيرات خصوصاً ونحن بالألفية الجديدة والعالم في تنامي مستمر بالارتكاز الى متغيرات في اطار جديد،فلوازم التنمية تغيرت في جوانب متعددة، ولغرض مواكبة روح العصر يستلزم قراءة وتحليل لتلك المتغيرات في محاولة لتشخيص ما هو ملائم وواقعي في ظل خصائص البلدان المتخلفة.

في ظل تسارع الإحداث ونزعة التحضر وتطور الخطاب السياسي، بدأ العالم يستعرض مفاهيم وجدليات على كافة الأصعدة ومنها موضوعة التنمية الاقتصادية وبالتحديد "منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اذ أصبحت التنمية شعاراً يرفع في كل مناسبة" (عبد اللطيف ،2011: 7) وبغض النظر عن الأروقة السياسية وتعاملاتها مع هذا الملف، الا انه على صعيد المعالجات الاقتصادية للتنمية بدأت في اطار بسيط بعيد كل البعد عن العمق والشمولية بل يمكن عدها مقياساً كمياً لا اكثر، حيث يرد مفهوم التنمية على انه" قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي" (النجفي والقريشي، 1988: 28) ويتضح لنا من هذا المفهوم ان التنمية هي عبارة عن زيادة تراكمية في مستوى الدخل القومي وزيادة في متوسط نصيب الفرد منه، وهنا نلاحظ شكلاً من أشكال الخلط مع مفهوم النمو الاقتصادي، إذ إن مؤشر التنمية الاقتصادية هنا اصبح هو النمو في متوسط دخل الفرد فقط .

ومع التطورات الحاصلة في المسيرة الفكرية لمنظري علم الاقتصاد والتغيرات في مؤشرات الوعي الانساني اخذ مفهوم التنمية بالاتساع ليشمل متغيرات حيوية اخرى فكان " في اوائل السبعينيات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد هو (التنمية الاجتماعية) اخذاً بنظر العناية انعكاسات السياسات التنموية على بنى المجتمع وأنشطته الاقتصادية"(بن قانة،2011: 227) وأصبحت المؤشرات التنموية أكثر وأفضل من السابق، وهنا نلمس بوضوح بدايات التشعب والتداخل بين الملفات الاقتصادية وغيرها كانعكاسات لأثار التنمية ومن ثم بدأت التنمية تأخذ طابع ديناميكي (حركي) متصاعد يستلزم الآتي :

1) تحولات في البنية العامة للنشاط الاقتصادي .
2) رغبة اجتماعية عامة تكون بمثابة الأرضية لتلك التحولات.
3) اقتران ذلك بالإرادة السياسية لخلق التنمية.

وهذا الثلاثي يشكل قوة دافعة كبيرة نحو نشاط اقتصادي متصاعد يستلزم ضغط هائل وكبير على الموارد الاقتصادية المتاحة ناهيك عن ما يرافق تلك النشاطات ولاسيما الصناعية منها من مخلفات مادية وانبعاثات لها القدرة على تحويل البيئة الى خراب شامل، وهذا يعني إسعاد الأجيال الحالية لكن على حساب حقوق وموارد الأجيال القادمة، والسؤال هنا كيف تتم الموازنة بين محدودية الموارد وحق الأجيال القادمة مع تغطية جميع مستلزمات التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي ؟ كذلك كيف لنا ان نجعل معدلات النمو الاقتصادية لا تتناسب عكسياً مع حجم الموارد المتاحة ونقاء البيئة قدر الإمكان ؟ وفي ضوء ذلك طرح المفهوم الجديد للتنمية تحت عنوان التنمية الاقتصادية المستدامة والتي تعني" تلبية الاحتياجات للأجيال الحاضرة بدون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر"(تودارو،2006: 446)، وبعد كل هذه المخاضات والتحولات لتلك المفاهيم التطورية للتنمية، يضاف لها أنها أصبحت حسب المنطق الحديث عملية توازنية بين حقوق الأجيال الحالية والقادمة في المستقبل.

وبعد ان تنامى الشعور بمركزية الانسان واصبح من الضروري ان تنحى المدارس الفكرية باتجاه جعله هو الهدف والوسيلة والغاية النهائية اذ صار الانسان بالنسبة للتنمية الاقتصادية هو في اعلى سلم أولوياتها فقد ظهر لدينا" مع مطلع التسعينيات طرح لمفهوم جديد للتنمية هو (التنمية البشرية)والذي يعني توسعة خيارات الناس عن طريق عناصر ثلاث تتعلق بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه واضحى تصنيف الدول على اساس هذا المعيار" (بن قانة ،المصدر السابق ذكره: 228) وفي ظل هذا المعيار أصبح عندنا مفاهيم مطروحة للتداول منها راس المال البشري والذي ينمى من برامج التعليم والتدريب والتأهيل فضلاً عن تعزيز الجانب الصحي وغيرها، وهكذا اصبحنا نتلمس الحالة التراكمية في مجال توسع مفهوم ومؤشرات التنمية، حتى اصبحت تعالج قضايا من قبيل نسب الأمية بين افراد المجتمع وسوء توزيع الدخل والطبقية الشاسعة فضلا عن مستويات البطالة بين القوى العاملة.

يمكن الخلوص في النهاية الى مفهوم شامل ياخذ بنظر العناية كل المتغيرات ليصبح مفهوم التنمية هو" احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين يهدف الى اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال". (عبد اللطيف، مصدر سابق ذكره: 10).

لكن ماهو العمق الفلسفي او الجوهر الفكري للتنمية ؟ بمعنى كيف تكون الفعاليات هنا وهناك والتي يشار لها بانها توجهات تنموية مقنعة ونحن بالألفية الجديدة ؟ ومن هنا تطرح القيم الجوهرية للتنمية على انها :

1)القدرة على العيش، بمعنى سد الحاجات الأولية .

2)تقدير الذات واحترامها،لجعلك شخصاً معيناً عزيزاً وأبيا وتمتلك الثقة.

3)الحرية من الاستعباد، يكون لك الحق في اختيار توجهاتك الفكرية ونمط معيشتك التي يرغب بها الفرد دون اي ضغوط. (Michael and Stephen , 2015: 22)

4)ان يتحقق ذلك عبر الامتداد الزمني لضمان الاستدامة.

اذن القضية الحقيقية هي محاولات صناعة انسان مجرد من كل اشكال القهر والهدر محصن من كل اشكال تهميش العقل وسيطرة الخرافة محفوظ من آلات السحق بسبب العناوين الثانوية (عرقية او دينية وغيرها)، وهذا ما يعد تلاقياً واندماجاً مع قيم الحداثة من حيث كون ذلك العمق الفلسفي للتنمية يجعل من الانسان الهدف والغاية، بمعنى ان النشاط الاقتصادي يستهدف تغيير واقع الانسان الاقتصادي ومن ثم صناعة انسان منتج اجتماعياً وتخليصه من كل اشكال العبودية وخاصة المتعلقة بتجميد العقل البشري.

واستناداً لما تقدم، نطرح التساؤلات الاتية، ماذا تعني بعض المظاهر الاقتصادية كالعمران المهيب والتطور النسبي في البنية التحتية وغير ذلك بالاقتران على سبيل المثال مع عدم منح المرأة رخصة قيادة السيارات ؟! لماذا تعد عملية التعبير عن الرأي تمرداً على ولي الامر؟! كيف لنا ان نحكم على سلوك بعض الدول التي تتعامل مع مواطنيها وفق منظور اختلاف درجات المواطنة، انها تحقق تنمية؟! ان كل هذا يدفعنا الى الحكم على تلك الفعاليات الاقتصادية على انها لا تتعدى ان تكون شكلاً من اشكال تعزيز الوجود السياسي للسلطة القائمة في تلك البلدان.

بمعنى اخر ان تلك المظاهر الاقتصادية هي عبارة عن سلوك اقتصادي يستند الى الاستبداد السياسي يكمن خلفه اذرع السلطة المستبدة ويأخذ الفساد حيزا كبيراً فيه، ولعل ابرز مصداق لتلك الحالة بعض الدول الريعية والدول التي يأخذ الاقتصاد فيها شكل التابع الى الايديلوجيا الخاصة بالنخبة الحاكمة . ويوضح لنا الشكل الاتي الجوهر الفكري للتنمية.

شكل يوضح القيم الجوهرية للتنمية

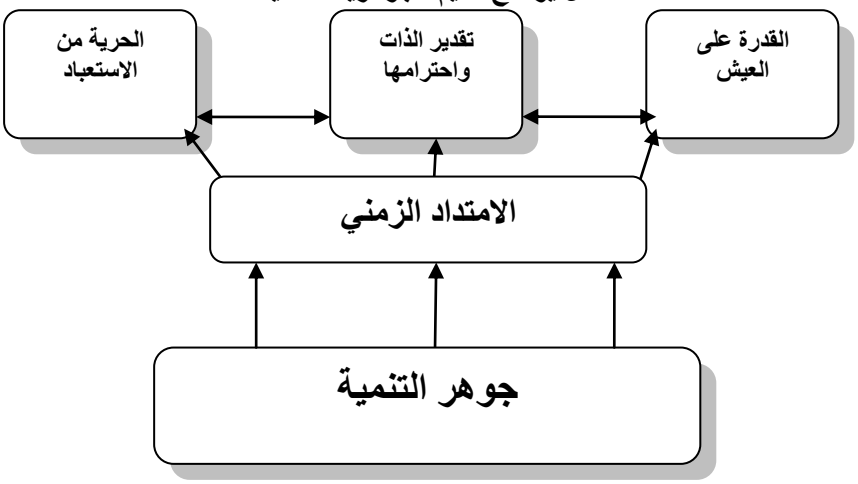

اعداد الباحث استنادا الى / Michael p. Todaro and Stephen C. Smith, 2015, Economic Development, 12th edition ,page 22

المحور الثالث/ الدولة الحديثة ، سماتها، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

الدولة على مستوى المفهوم والمصداق، تعد علامة فارقة ميزت مرحلتي ما قبل الحداثة وعصر الحداثة، فالدولة اليوم بمفهومها القانوني الدولي المتضمن الاعتراف بها كياناً مستقلاً، ومصداقها الواقعي المتضمن ثلاثية الارض والشعب والسلطة، تعد اهم انتاج حضاري للانسانية كونها نظمت العلاقات واطرت حياة المجتمعات بصيغ قانونية وعرفت الفرد بحقوقه وواجباته ورسخت التعايش السلمي وكونت الخصوصية الثقافية للمجتمعات، ناهيك عن بيان الالتزامات في اطار منظومة العلاقات الدولية وغير ذلك من المحاور التي سوف نأتي على ذكرها.

ان الدولة بمفهومها الحالي هي نتاج للحداثة، والدليل لو تمعنا بعصور ما قبل الحداثة، فأن ذكر مفهوم الدولة ينطبع في الذهن صور القياصرة والأباطرة واللويسيات وغيرهم من رموز الاستبداد، بمعنى اننا امام واقع يعكس لنا ان مفهوم الدولة ومصداقها يأخذ شكله الرمزي لاننا امام واقع يعكس لنا السلطة، وهذا يقودنا الى ان المجتمع كان عبارة عن تابع يسير بمسار الانظمة المتسلطة بل ينظر له بمرتبة ثانوية بالاهمية.

وهنا نود بيان اهم السمات التي تميز الدولة الحديثة، وهي كالآتي :

1) ربما واحدة من اكبر إشكاليات المجتمع المتخلف عن الحداثة، انه مجتمع عنيف يلجئ افراده الى قوة السلاح ضد الشريك معه على نفس الارض لاسباب عدة، بمعنى اخر ان هذا المجتمع يملك رؤوس عديدة على شكل زعامات قبلية او طائفية وغيرها لها القدرة على استعمال العنف لتحقيق اهدافها، وهذا خلاف المجتمع الحديث، حيث ان ما تتمتع به الدولة من مركزية تمنحها صفة اساسية تتمثل "بأنها وحدها من شأنها ان تحتكر توسل العنف" (الشيخ، مصدر سابق ذكره : 45) لكن بطبيعة الحال هذا المبدأ لايمثل شكلاً من أشكال الظلم والتعسف كون المنظومة الحديثة بأركانها تمنع الدور المنفرد كما سوف نوضح لاحقاً.

2)إن الدولة الحديثة "تقوم على اداء ما يسمى الحكومة بوصفها الأداة العقلانية، فلا حداثة للدولة بدون هذه الإلية الحديثة". (الشيخ، المصدر السابق ذكره : 46) بمعنى ان الحكومة تمثل جزء له من الصلاحيات وعليه من الواجبات والرقابة على الاداء وتملك ثقلاً مقابل اوزان اخرى داخل الدولة وهي المجتمع والقضاء والسلطة التشريعية، وهذه المعادلة هي الضامن لمنع الاستبداد، وهذا الحال لم يكن له اثر في الدولة ما قبل الحداثة.
3)بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي العام للدولة وتفاصيله "ان الديمقراطية هي الشكل السياسي المجسد للحداثة عامة وللحداثة السياسية خاصة" (سبيلا، مصدر سابق ذكره : 5) فمشروع التداول السلمي للسلطة عبر نتائج صناديق الاقتراع العاكسة لإرادة المجتمع الحقيقية هي سمة الدولة الحديثة، بعيد عن مفاهيم الحق التاريخي أو المقدس وارث السلالات الحاكمة وهذا ما كان سائد في عصور ما قبل الحداثة.
4)وبالإشارة إلى نمط الإنتاج أو شكل النظام الاقتصادي كركن أساس في تشكيل الهوية الحداثوية للدولة "تمثل الرأسمالية نموذجها الأمثل" (سبيلا، المصدر السابق ذكره ،27) ولهذا الركن اهمية قصوى فرضتها الحداثة، فبعد التطور الحاصل في منظومة العلاقات الدولية الاقتصادية نجد " العامل الاقتصادي الذي كان تابعاً فيما مضى، قد اصبح متبوعا ومهيمناً الآن" (لوفر، 1983 ، 75) ويشير المنطق الاقتصادي الحديث الى الليبرالية الاقتصادية وتسيد قوانين السوق على حساب انسحاب الحكومة من النشاطات الاقتصادية الخالقة للقيمة كافة ، مع وجود جدلاً واسعاً قائماً حول التجربة الليبرالية المطلقة المتمثلة بتسيد السوق عن طريق الحالة التلقائية للتوازن بين قوى العرض والطلب وهي مرونة الاجور والاسعار، والتي نؤدي الى الاستخدام الامثل للموارد ،فهناك مواطن يفشل بها السوق حسب منطق التجربة لها علاقة بالبيئة والحفاظ عليها وتوفير ضمان للطبقات الضعيفة للمجتمع والمعلوماتية الخاصة باستكشاف فرص النشاط الاقتصادي بالنسبة للاطراف العاملة في السوق وغير ذلك عموماً هناك تطورات وتنقيحات تستند للرؤية البراغماتية والتي ولدت حيزاً جديداً للحراك الحكومي الاقتصادي يمثل ادوار شراكة مع القطاع الخاص لخلق النشاط الاقتصادي، اي تدخلاً محدوداً للحكومة في الحياة الاقتصادية لغرض تجاوز مواطن الفشل السوقي، وهذا ما حصل فعلاً خلال القرن المنصرم حيث ان السنوات الخمسين التي أعقبت عام 1942 "شهدت اقتصادات دول امريكا الشمالية وغرب اوربا زيادة متواصلة في التدخل الحكومي، فضلا عن افضل مستويات الاداء الاقتصادي التي عرفها العالم" (ساموبلسون ونوردهاوس، 2006 ،41). ونشير هنا الى ان النظام الرأسمالي امتاز بالمرونة تجاه التكيف مع تطورات الحياة البشرية واخذ طابع الانسجام مع المتغيرات العصرية ونلاحظ ذلك من طبيعة التحولات في النظام وكالاتي:

- ❖ الرسمالية التجارية (اواخر القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر)
- ❖ الرسمالية الصناعية (حدثت على اثر الاكتشافات العلمية الهائلة خلال القرن الثامن عشر في اوربا الغربية وخصوصاً بريطانيا لتحدث ثورة صناعية كبرى غير مسار الحياة البشرية)
- ❖ الرأسمالية المالية (المرحلة التي تلت الرأسمالية الصناعية بعد التراكمات الهائلة في راس المال على اثر تقدم الصناعة مما اظهر دورا كبير لعمل المصارف واسواق المال الخاصة بتداول الاوراق المالية)
- ❖ الراسمالية الفكرية (هي المرحلة التي ميزت الراسمالية في الالفية الجديدة وهي حالياً في تنامي كبير جداً وتتميز بكونها تستند الى نتاج الانسان المعرفي عن طريق الاستثمارات في راس المال البشري اي ان الافكار اصبحت خالقة للقيمة).

5) أما على الصعيد الاجتماعي، فالحداثة على النقيض تماماً مع تلك القيم الاجتماعية التقليدية القائمة على أساس التشابك القبلي والمعايير العرقية والطائفية الدينية في التصنيف والتي ينتج عنها نموذج طبقي قد يكون باتجاه أفقي أو عامودي، وفي إطار الحداثة " أنما المجتمع الحداثي مجتمع اختيار المهن الخيرة ومجتمع الطبقات المفتوحة لا الطوائف المغلقة والمجتمع المدني الفعال النشيط لا مجتمع بتبعيته للدولة[1]" (الشيخ، مصدر سابق ذكره: 66-67). بمعنى اخر ان الحداثة الاجتماعية تطل علينا من نافذة مهمة جداً ذات بعد راديكالي كونها انقلابة جذرية على قيم المجتمعات المتخلفة القديمة واختزال كل القيم الاجتماعية الحديثة تحت عنوان (المدنية). ان المجتمع المدني ضمن التسلسل الحضاري لتطور المجتمعات الانسانية هو الشكل الرابع.

[1] يقصد من الدولة هنا، السلطة

بعد مجتمع المشاعية وبعده المجتمع القبلي لينتقل المجتمع الى العلاقات الدينية فتحول المجتمع الى ديني وهذا هو حال اوربا في القرون الوسطى وسيطرة الكنيسة المسيحية والعلاقات الطائفية، لتنطلق الحداثة بتوصيف المجتمع بالمدني وهو المجتمع الذي لا يتعامل في صياغة علاقته الذاتية بالقيم القبلية او العرقية او الطائفية الدينية، بل علاقات براغماتية منتجة تحقق بقوة مبدأ التعايش السلمي. ان من اهم نتاجات الحداثة الاجتماعية هي منظمات المجتمع المدني والمقصود بها تلك المنظمات التي تنبثق من المجتمع بشكل طوعي تهدف الى ملىء الفراغ الكائن بين السلطة والمجتمع لغرض تخفيف ضغط السلطة على المجتمع وتعد بالوقت نفسه هي تجليات عاكسة ومعبرة عن مصالح شرائح المجتمع المختلفة مثل الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والإعلاميين والفنانين والعاملين في النشاطات الاقتصادية من العمال وذوي المهن وغيرها من الشرائح الاجتماعية ، ان هذا الشكل من المنظمات اصبح له دور فاعل في وقتنا الحالي في مجتمعات الحداثة.

إذن أركان الدولة الحديثة هي الديمقراطية كممارسة سياسية والرأسمالية كنمط إنتاج والثقافة المدنية كإطار عام للتوجهات الاجتماعية ، بالتزامن مع مبدأ الفصل بين السلطات ومرجعية الدستور الذي لا يعلوه شيء بعد الإرادة الجماهيرية.

وبالنظرة المتأنية نتلمس إن التنمية بمفهومها ومصداقها محذوفة تماماً من قاموس الدولة ما قبل الحداثة، ومقابل ذلك هي إفراز طبيعي جداً لتلك القواعد الشاملة التي صممت الدولة الحديثة

فالتداول السلمي للسلطة (الديمقراطية) هو عقد ضمني بين الناخب والطبقة السياسية مضمونه هو، صوت الناخب مقابل برامج الدعم الحكومية لخلق التنمية أو ديمومتها.

اما النظام الاقتصادي (الراسمالية) والقائم على أساس قيادة القطاع الخاص يعني ارتباط المنظومة الاجتماعية براغماتياً بالنشاط الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم لإيجاد كل أسباب الاستقرار الذي يمثل الطريق المعبد لتعظيم حجم الاقتصاد وتحقيق التنمية .

والمدنية، والتي تعني العلاقات المنتجة هي الرابط الحقيقي بين افراد المجتمع بعيد عن التكتلات الاثنية والتي تهدف الى الاستحواذ على نصيب الأسد من الغنائم في ظل الاستقواء بالعرق او الطائفة، ناهيك عن ما تفرزه تلك المجتمعات من تجليات وبنية فوقية على شكل منظمات ناشطة تمثل انعكاسات حقيقية لمصالح الشرائح الاجتماعية المختلفة وهي بذات الوقت تشكل (لوبي) ضاغط على أصحاب القرار لدفعهم بالاتجاهات المحققة للتنمية .

ويمكن القول ان النمو الاقتصادي في اوربا تحقق في ظل الدولة الحديثة والتنمية كذلك ارتبطت بالحداثة، أذن العلاقات التكاملية بين تلك الاجزاء المكونة للدولة الضامن الحقيقي للتنمية .

لكن مع التعثر والبقاء بعقليات تقود الى تصورات بناء السلطة وليس الدولة بالارتكاز الى مفهوم الحقوق التاريخية والتخندقات الاثنية كإفراز للصراع التاريخي، والتي تمثل رجوعاً الى مفهوم الدولة ما قبل الحداثة حينها يكون الخطاب التنموي وفق المعايير والأهداف في الألفية الجديدة قضية معقدة للغاية وهذا ما سنتعرض له في المحور القادم .

المحور الرابع/ دول الفشل التنموي، وإشكاليات ما قبل الحداثة

ان طريق تحقيق التنمية الاقتصادية ولاسيما في ظروفنا الحالية ليس معبداً بل هناك تحديات كبيرة تستلزم ارادة صلبة وجهداً استثنائياً، ومن هنا يمكن القول ان الشق الاكبر من المعوقات هو الجانب الذاتي اي ان " خصائص البلدان المتخلفة هي بمثابة عقبات في طريق التنمية " (القريشي، 2007 ، 151) السؤال الجوهري هو، ما هي تلك الخصائص ؟ وكيف لنا ان نصنفها فلسفياً؟ تشكل المنظومة الاقتصادية لدول الاطراف ذات الطابع الريعي في الغالب بنية تحتية لخلق نظم سياسية واجتماعية يستمدان وجودهما من النمط الريعي للانتاج ، ومن هنا ننطلق من ان البعد الريعي في الاقتصاد يقترن الى حداً ما بالنظم السياسية المستبدة حيث تتشبث تلك النظم بهذا النمط الانتاجي ومن ثم تعمل على احتكار انتاجه ومن ثم ايراده واخيراً عملية التوزيع، الامر الذي يجعلها تخضع المجتمع الى ارادة سياسية واقتصادية منفردة، مما يجعلها اكثر تجذرا بالسلطة ، لان واقع حال السوق والنشاط الحر يقترن بالنظم الديمقراطية اي ان حرية النشاط الاقتصادي غير خاضعة لنفوذ السلطة الا في مجال دفع المفاسد وتلافي مواطن الفشل السوقي، وهذا لا يروق للانظمة المتخلفة الرجعية في بلداننا المتعثرة تنموياً، والاهم من ذلك ان انتهاج سياسات تنموية حقيقة تتماشى مع الافكار الحديثة قد يجعل تلك الانظمة تخسر مواقعها السياسية في تلك البلدان.

وهنا يمكن لنا ان نقارن بين نمط الانتاج الاقطاعي بوصفه رمزاً اساسياً لما قبل الحداثة، والنمط الريعي للانتاج في البلدان المتخلفة في الالفية الجديدة لكي نعرف اوجه الشبه فيما بينهما .

اقترن النمط الاقطاعي بانظمة مستبدة دكتاتورية مقترنة بمباركة دينية من قبل الكنيسة التى هي ايضاً عدت اكبر اقطاعي في اوربا في حينها، من ثم اخضع المجتمع الى نمط استبدادي سياسي اقتصادي يضمر في جوهره استملاك لحياة الانسان ومصادرة لوجوده ولأدواره الطبيعية ضمن مجتمعه، ونلاحظ ان ذات المعادلة متحققة في زماننا هذا، فالنمط الريعي والسلوك الاستبدادي مع مصادره لحريات الناس واخضاع المجتمعات في الدول المتخلفة لانماط محددة تتماشى مع امن واستقرار السلطة التي في الأغلب تتمتع بمباركة دينية .

وبالوقت نفسه ان النتاج الاجتماعي من سلوكيات تستند الى عقلية صنعها الاستبداد السياسي والاقتصادي تشير الى هروب شكلي من واقع الحياة مع عدم توفر ارادة مجتمعية للتغيير، اي انها عملية هروب من مواجهة التحدي لتغيير واقع الحياة نحو الافضل، وهذا يدفعنا للقول ان القيم الاجتماعية السائدة قدرية ترتبط بالفهم المغلوط (للميتافيزيقيا)، ومن ثم تولد قناعة عامة ان التنمية وتحقيقها هو خارج قدرة الانسان، بمعنى ان التخلف واقع محتوم ، وهذه هي طبيعة المجتمع الاوربي ما قبل الحداثة، وفي ظل ذلك يتجذر التخلف.

واستنادا لما تقدم، ان الكيان العام لتلك الدول المتخلفة يقع ضمن جدلية خطيرة جداً تعطينا صورة متكاملة عن اسباب الفشل التنموي وهي، هل تلك الدول داخل حركة الزمن ام خارجها؟! بمعنى هل هي واقع معاش في الالفية الجديدة ام سطور ضمن كتاب تاريخ يروي قصصاً عن دول عاشت في ما قبل الحداثة؟! بشكل عام لهذه البلدان خصائص تعرقل التنمية الاقتصادية وهي كالاتي:

1- الخصائص الاقتصادية وتفكك الصلات في النظام الاقتصادي

بعيداً عن الخوض في تفاصيل الخصائص التقليدية للتخلف من الناحية الاقتصادية كالفقر وتخلف الموارد البشرية وتدني مستوى الدخل ومحدودية النشاط الاقتصادي غيرها ، نشير الى محور اساسي ومهم في ما يخص العلاقة بالبناء الهيكلي للاقتصاد، حيث تمتاز الدول المتقدمة بوجود ترابط هيكلي في اقتصادها، بمعنى ان القطاع الاولي (الموارد الطبيعية) مرتبط من الامام بالقطاع الثاني وهو التصنيع باشكاله كافة، وارتباطهما بالقطاع الثالث وهو قطاع التجارة، فنجد ان هناك تماسك خالق لاسباب النهوض والديمومة بالنمو الاقتصادي، اما في دول الهامش فنجد "تفككاً في الدورة الانتاجية والاستهلاكية"(حجازي، 2005، 26-27) ماذا يعني ذلك؟ ان اهم خاصية للدول المتخلفة هو تسيد القطاع الاولي سواء كان ريعي او زراعة ممتدة بدائية، وبما ان تلك المنتجات ليس لها سوق داخلي قادر على استيعابها بسبب تخلف قطاع التصنيع، الامر الذي يدفع باتجاه تصديرها الى الخارج مقابل استيراد السلع المصنعة، وهنا تبرز لنا علاقة التبعية من حيث الحساسية العالية تجاه الحدث الذي يحصل لدى دول المركز.

فضلا عن ذلك ان القطاع الاولي يمتاز بازدهاره مقارنة بغيره من القطاعات الوطنية ويعود السبب الاساس الى الاستثمار الاجنبي والدافع نحو رفع مستوى الصادرات من السلع الخام، مما يظهر لنا ما يعرف بالثنائية الاقتصادية والتي تعني قطاع مزدهر وسط قطاعات متخلفة اخرى، وهذا معرقل اساسي للتنمية يتمثل بالاختلال الهيكلي وما يسببه من اختلالات اخرى ابرزها البطالة المقنعة واختلال هيكل الصادرات والمديونية والنمو المفقر[2] وما يترتب عليه من اثار.

ان تلك المعضلات الاقتصادية ممكن ان نوعزها الى غياب المشاركة الاجتماعية الواسعة في خلق النشاط الاقتصادي، اي ان فقدان التماسك في الهيكل الاقتصادي الريعي بسبب فقدان حلقة مهمة هو النشاط الخاص والذي يستمد قوته من الحافز الذاتي للفرد الباحث عن تحقيق مصالحه عن طريق تعظيم راس المال، وهذا مرتكز اساس للحداثة كما اشرنا فالذاتية والفردانية ومن ثم التفاعل مع الاخر ضمن اطار تحقيق المصالح يقود نحو خلق مجتمع حديث يرتبط بمنظومة علاقات براغماتية تقوم على تبادل المنفعة، وهذه المعادلة كفيلة لصناعة النشاط الاقتصادي الواسع الذي يصنع عملية الترابط الامامي والخلفي في الاقتصاد .

2- الخصائص الاجتماعية وغياب المدنية

ويقع في مقدمة تلك العوامل طبيعة السلوك للمجتمع المتخلف (السايكولوجيا) والناتجة من طبيعة العقلية التي يفكر بها الفرد في ذلك المجتمع، فالمجتمعات المتخلفة هي مجتمعات قد تكون في الغالب قبلية وذات خصائص انقسامية عن طريق العلاقات الاثنية على اساس الاديان او الطوائف و الاعراق والذي يهدد السلم الاهلي وهذا نقيض العلاقات المدنية الحديثة والخالقة للتنمية، وكل ذلك يزعزع الاستقرار الداخلي ويعرقل التنمية، ناهيك عن ظواهر اخرى كالانفجار السكاني وتراجع المستوى الصحي وشيوع الامية الابجدية وتراجع دور المرأة في الحياة العامة وغيرها.

ونشخص هنا محور اساسي في الاشكالية الاجتماعية في مجتمعات ما قبل الحداثة الا وهي غياب الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني، والذي يكمن خلف تلك الحال، هو غياب الثقافة المدنية التي تعد البنية التحتية لتلك المنظمات وهذا يعني غياب شبه تام لوسائل الضغط المجتمعية على النخب السياسية لغرض تحسين واقع الحياة في تلك البلدان، ومن ثم غياب تلك المنظمات يعني غياب جدار الصد المجتمعي لظاهرة الضغط المسلط من السلطة القائمة على المجتمع الامر الذي يبيح للسلطة ممارسة كافة اشكال الاستبداد والتفرد مع كسل متعمد تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية بقيمها الجوهرية.

3- الخصائص السياسية والعقلية الرجعية

تمتاز دول الاطراف في الغالب بسيادة انظمة شمولية بعقيات رجعية لا تملك دوافع للتنمية وانما تبحث دائما عن وسائل تجذرها في السلطة، وبنفس الوقت قد تكون التغييرات الاقتصادية الدافعة نحو تحقيق التنمية تجعل الطبقة السياسية عرضة لخسارة السلطة، والاشكالية الكبرى تكمن في ان من يملك القرار في بلدان الاطراف ويتحكم في الموارد الاقتصادية المتاحة لا يملك حافزاً للتنمية ان لم يكن بالضد منها وكما هو معلوم " من غير الممكن ان تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة "(القريشي ، مصدر سابق ذكره، 157) وبطبيعة الحال لا توجد ضغوط داخلية باتجاه تحسين نوعية الحياة وهنا يكمن الجمود من ناحية الحراك التنموي في الدولة، وهذا امر طبيعي تجاه غياب التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة مع استقلالية بين السلطات وحرية التعبير عن الرأي وصحافة سياسية حرة وكل ذلك يؤطر بمفهوم المعارضة السياسية السلمية.

ان النخب السياسية تحمل ذات العقلية المتخلفة السائدة في بلدان الاطراف وسلوكها هو انعكاس للسلوك الاجتماعي العام في اغلب الاحيان، بل من الممكن ان نشهد عقليات بنفس تفكير القياصرة في القرون الوسطى اي اننا امام سلطة مقدسة تباركها المؤسسات الدينية الرسمية ونحن في الالفية الجديدة

[2] النمو المفقر:هو حالة خاصة بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والتبادل الدولي، حيث تنطبق على الدولة التي تعتمد بشكل اساس على سلعة واحدة او عدد قليل جدا من السلع للتصدير وتكون تلك السلعة مورد طبيعي لذلك كل ما زاد الانتاج زاد التصدير فينخفض سعر السلعة .

ان جوهر تقاطع هذه الممارسات السياسية مع الحداثة يتمثل بجانبين هما الديمقراطية وهي الضامن للتداول السلمي للسلطة ومن ثم احداث حالة التسابق في البرامج التنموية لكسب اصوات الناخبين مع رقابة مجتمعية على تنفيذ البرامج، والجانب الاخر هو الحريات العامة وهي السمة الاهم للحداثة تلك الحريات التي تكاد تغيب في ظل دكتاتوريات ما قبل الحداثة والتي لازالت متربعة على السلطة في دول التخلف، فعلى الرغم من تراجع جودة الحياة مع مستويات معيشة متدنية، لا يسمح بنقد السلطة او التعبير عن الرأي او تشكيل منظمات او انتهاج اسلوب ثقافي خاص للعيش اذا كانت السلطة غير راضية عن ذلك، وهذا امر نقيض للحداثة تماماً

ونشير هنا الى قضية اساسية وهي ان الانطلاقة للتنمية الاقتصادية تتطلب توجهات ضاغطة تنبع من وجود راي عام دافع نحو ذلك الضغط، لكن ان سمة ذلك المحور في بلدان الاطراف في الغالب يتميز بالاتي :

- السطحية، الامر الذي يسهل انتقاله من النقيض الى النقيض.
- التعصب الذي يعني عدم احترام الراي المخالف.
- تظهرفي البلدان المتخلفة حالة (اللارأي). (مشورب، 1997 ، 48)

وهذه المتغيرات افراز طبيعي لعقلية اجتماعية سياسية متخلفة تحتكم الى القبلية والطائفية الدينية والتعصب العرقي ، والتي لا تنتهج الحداثة فكراً .

الخاتمة

يقع على كاهل السلطة (بوصفها صاحبة القدم الثقيلة) في التأثير على المسارات الاجتماعية مهمة نشر قيم الحداثة ، وبالتأكيد يشترط في ذلك ان تكون تلك السلطة صاحبة ارادة حقيقية لتحقيق التنمية مقرونة بالقدرة الكامنة ليتوج ذلك بالاداء الفاعل على ارض الواقع، ولا ننسى الدور الواقع على كاهل النخب المثقفة ، ويأتي اعادة هيكل المجتمع المتخلف من قيمه القديمة الى الحداثة خصوصاً منح المرأة الدور الذي يليق بها كونها نصف المجتمع ، ان الحداثة هي الوصفة الناجحة بحسب منطق التجربة لخلق الارضية المناسبة التنمية الاقتصادية بدون تلك المنظومة الفكرية كل ما يقدمه النشاط الاقتصادي من معطيات يكون عبارة عن مظاهر خداعة خالية من الجوهر .

الاستنتاجات

1- تشكل قضية غياب الحداثة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في برامج الدول المتخلفة معوقاً اساسياً بوجه تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- ان التنمية الاقتصادية لها بعدان مترابطان لا انفكاك بينهما، الاول مادي يمثل تغييرات في الهيكل الاقتصادي للدولة يدفع نحو تعظيم المؤشرات الاقتصادية، والثاني معنوي يمثل تغييرات في واقع الانسان نحو العقلانية والفردانية والتحرر، وهنا نقطة تقارب بين التنمية والحداثة.

3- ان عملية التغيير المجتمعي نحو قيم الحداثة تأخذ اطر متداخلة ، بمعنى ان الاصلاح الاجتماعي يفرز اصلاحاً سياسياً ليتمخض عن ذلك اصلاحاً اقتصادياً ، وهذا التسلسل ليس حتمياً ، ولكن واقع حال عصرنا الحالي ربما تأخذ الارادة السياسة للاصلاح الصدارة لتحدث تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي يتمخض عنها اصلاحاً اجتماعياً.

التوصيات

1- على الدول المتخلفة اذا ارادت تحقيق التنمية فعليها الشروع ببناء اركان الدولة الحديثة كونها الضامن الحقيقي للانطلاقة التنموية.

2- تقع على النخب الواعية في المجتمعات المتخلفة، مسؤولية التعريف بقيم الحداثة وتثقيف مجتمعاتهم على انتهاجها عن طريق المحاكاة لا التقليد لتجارب العالم المتطور .

4- يجب توافر ارادة لدى النخب الحاكمة في البلدان الساعية لتحقيق التنمية مقرونة بالقدرة الكامنة على احداث الاصلاح عبر المراحل الزمنية للتنمية مع اقتران هذا كله بالاداء الفاعل على ارض الواقع.

المصادر

1- بن قانة، إسماعيل محمد.2012، اقتصاد التنمية، نظريات نماذج، استراتيجيات، ط1، عمان- الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

2- تودارو، ميشيل.2006، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسني، محمود ومحمد، محمود حامد. الرياض- السعودية، دار المريخ للنشر.

3- حجازي، مصطفى. 2005، التخلف الاجتماع، مدخل الى دراسة سايكلوجية الإنسان المقهور، ط9، الدار البيضاء- المغرب ، المركز الثقافي العربي

4- -سبيلا، محمد.2004، دفاعاً عن العقل والحداثة. بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين.

5- الشيخ، محمد 2007، رهانات الحداثة ط1، بيروت، دار الهادي.

6- عبد اللطيف، رشاد احمد. 2011، التنمية المحلية، ط1، الإسكندرية- مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.

7- القريشي، مدحت.2007، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، عمان- الأردن، دار وائل للنشر.

8- مشورب، إبراهيم.1997، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط1، لبنان، دار المنهل اللبناني.

9- النجيفي، سالم توفيق. والقريشي، محمد صالح تركي. 1988، مقدمة في اقتصاد التنمية، الموصل – العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

10- لوفيفر، هنري، 1983، ما الحداثة، ترجمة ، جهاد كاظم، ط1 ، بيروت لبنان ، دار بن رشد للطباعة والنشر.

11- Michael p. Todaro and Stephen C. Smith , 2015, Economic Development, 12th edition , USA pearson.

Analysis of the relationship between modernity and economic development

Abstract

This research shows the problem of the economic development of underdeveloped countries in an unconventional way, as these papers explain the problems of the economic development. This research not only reviews the problems, but it illustrates them in a philosophical way, basis of the data of modernity, this mean it is a process of connecting between the absence of the modernity values and the failure of development in underdeveloped countries. The Search follows the descriptive approach to get to the goal of search by four main axes. The first axis includes clarifying modernity and its principles, the second axis includes clarifying the economic development , the third axis includes the features of the modern state and its relationship with the economic development of the underdeveloped countries and the fourth axis clarify underdeveloped countries and the absence of modern thought.The research found that the absence of modern thought is an obstacle facing the underdeveloped countries .

Keywords: modernity, development, Under development, Rationality, Individualism Freedom.